المصـــــدر :	الرياض - ملحق الرياض		
التـــاريخ :	22-08-2007	العـــدد :	14303
الصفحـات :	11	المسلسل :	13

٤٠ مليون ريال لبناء مقر للجمعيات العلمية في جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز

المدن الجامعية الجديدة ترفع الطاقة الاستيعابية للطلاب في ضعف الثانية

عند وصول المؤسسات إلى طاقتها خلال الثلاث سنوات القادمة

٨٠٠ مليون ريال لبرنامج الابتعاث الداخلي لدعم الجامعات والكليات الأهلية والرفع من مستواها الأكاديمي

٤٥٠ مليون ريال لدعم مراكز التميز البحثي في (٧) جامعات

برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وفر فرص التعليم لآلاف الطلاب والطالبات في أرقى الجامعات العالمية

المصـــــدر :	الرياض - ملحق الرياض		
التـــاريخ :	22-08-2007	العـــدد :	14303
الصفحـات :	11	المسلسل :	13

« يعد التعليم الجامعي من الدعامات المؤثرة في المسيرة التنموية لأي بلد. إذ لا يشك أحد في أهمية هذا المجال خاصة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يشكل قبه الاستثمار في العنصر البشري وبناء الإنسان، والأخذ بأساليب الرقي والتقدم ونشر العلم، حجر الزاوية والمعيار الأمثل لقياس تطور الأمم وتقدمها. لقد أصبح واضحاً أن بناء الإنسان هو الطريق الأسلم للبناء والرقي والتقدم. ومن هذا المنطلق حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهم الله - على السير في هذا التوجه، إيماناً منها بأهمية دوره في مسيرة التنمية.

وتقوم وزارة التعليم العالي والجامعات بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي من منطلق التوجيهات السامية التي تهدف إلى الرقي بمستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية.

وقد شهد التعليم العالي في الثلاث سنوات الماضية قفزات هائلة وتطوراً كبيراً شمل جميع جوانب العملية التعليمية سواء من ناحية الكم أم من ناحية الكيف.. كان آخرها موافقة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - أثناء زيارته لمنطقة الحدود الشمالية مؤخراً على تحويل مشروعي مجمع الكليات الجامعية في مدينة عرعر ومجمع الكليات الجامعية في محافظة رفحاء إلى جامعة مستقلة تحمل اسم جامعة الحدود الشمالية، وقد سبق ذلك إعلان إنشاء جامعات جازان ونجران والباحة وحائل والجوف وتبوك، وتصل تكاليف مشاريع إنشاء المرحلة الأولى لهذه الجامعات الحديثة إلى (٥) مليارات ريال، لتكتمل بذلك منظومة الجامعات الحكومية في مملكتنا الغالية بحيث أصبح عددها (٢٠) جامعة بعد أن كانت (٨) جامعات من قبل ثلاث سنوات، ولتحظى كل منطقة بجامعة مستقلة والبعض الآخر بأكثر من ذلك حسب الحاجة والكثافة السكانية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل قامت الوزارة بدعم الجامعات والكليات الأهلية والتي يصل عددها إلى ثلاث جامعات و(١٧) كلية أهلية. وعلى المستوى الطبي والعلمي فقد تحقق خلال الثلاث سنوات الماضية ارتفاع عدد كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم الطبية التطبيقية والتمريض من ١٦ كلية إلى ٤٩ كلية وارتفع كذلك عدد كليات الهندسة والعلوم والحاسب الآلي من ١٦ كلية إلى ٥٥ كلية، كما ارتفع عدد كليات المجتمع من ٤ كليات إلى ٢٧ كلية، كما ارتفاع عدد المستشفيات الجامعية من ٣ مستشفيات إلى ١٢ مستشفى، مما ترتب عليه زيادة المحافظات المشمولة بمؤسسات التعليم الجامعي إلى ٥٤ محافظة.

وقد ترتب على التوسع المذكور سابقاً في أعداد الجامعات والكليات إلى رفع الطاقة الاستيعابية للطلاب والطالبات المقبولين في الجامعات بالمملكة من (٦٧,٨٢٥) عام ١٤٢٤هـ إلى (١١٠,١٠٣) عام ١٤٢٧هـ بنسبة (٦٢٪).

وفيما يتعلق بمؤشرات أوضاع القبول لهذا العام (١٤٢٨/١٤٢٩هـ) بلغ عدد الناجحين في الثانوية العامة من السعوديين هذا العام (٢٦٢,٩٦٧) طالباً وطالبة، وحسب آخر إحصائيات المتوفرة من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، عن طاقة القبول فيها بلغت هذا العام حوالي (٢٤٧) ألف فرصة متاحة، توفر العشرين جامعة الحكومية أكثر من (١٨٦) ألف مقعد للطلاب والطالبات بمعنى أن الجامعات الحكومية العشرين توفر فرص لـ (٧٥٪) من خريجي الثانوية العامة، وإذا أضفنا إلى تلك الفرص المتاحة في مؤسسات التعليم العالي الأخرى (عدا القطاعات العسكرية والمعاهد الأهلية) فإن نسبة الفرص المتاحة لخريجي الثانوية يمكن أن تستوعب (٩٣٪) من خريجي هذا العام. ومن المتوقع زيادة هذه النسبة عند وصول هذه الجامعات والكليات إلى طاقتها الاستيعابية المقررة خلال الثلاث سنوات القادمة.

كما تم أيضاً استكمال إجراءات ابتعاث أكثر من ثمانية عشر ألف طالب وطالبة خلال الثلاث سنوات الماضية ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي، حيث تم تخصيص أكثر من عشرة مليارات ريال للابتعاث للجامعات العالمية المرموقة للحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وذلك في التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية وتشمل : الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتمريض والهندسة والحاسب الآلي والمحاسبة والقانون في عدد من الدول المتقدمة كأمريكا وأستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وغيرها ويجري حالياً استكمال المرحلة الثانية لابتعاث أكثر من سبعة آلاف وخمسمائة طالب وطالبة.

ودعماً للجامعات والكليات الأهلية، بدأت الوزارة برنامج الإيفاد الداخلي خلال هذا العام، وتهدف الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات التعليمية الأهلية بعد تطبيقها المعايير الأكاديمية، حيث تقوم الوزارة بإبتعاث عدد من الطلاب لهذه الجامعات والكليات الأهلية بما يعادل نسبة ٣٠٪ من طاقتها الاستيعابية في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتسديد الرسوم عن هؤلاء الطلاب، وقد تم تخصيص (١٠) آلاف منحة دراسية خلال خمس سنوات بواقع (٢٠٠٠) منحة سنوياً، وقد تم تخصيص (٨٠٠) مليون ريال لهذا البرنامج.

وقد أولت وزارة التعليم العالي مواءمة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل أهمية كبيرة، حيث اقتصر افتتاح الجامعات والكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية، مما أدى إلى رفع نسبة القبول خلال الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ في التخصصات المرتبطة بسوق العمل إلى نحو ٨٥٪ للطلاب و٧٠٪ للطالبات، كما تم أيضاً في هذا المجال إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات، وشمل ذلك تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام قائمة أو فصل بعضها عن بعض أو قصر الدراسة فيها على الدراسات العليا أو إيقاف بعض الأقسام وذلك استجابة لمعيار احتياجات سوق العمل.

وبما أن الجودة تشكل عاملاً مهماً يسير جنباً إلى جنب مع التوسع في التعليم العالي، فقد تعاملت وزارة التعليم العالي مع قضية الجودة من بعدين مهمين هما :

أولاً - رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم

المصـــــدر : الرياض - ملحق الرياض
التـــاريخ : 22-08-2007 العـــدد : 14303
الصفحـات : 11 المسلسل : 13

الجامعي، وتم ذلك بإنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي عام ١٤٢١هـ، الذي أسهم رغم قصر المدة التي مرت على إنشائه في تطوير معايير القبول في الجامعات المختلفة وساعد على تحسين مخلاتها، وقد حاز المركز على سمعة جيدة محلياً وخارجياً وعالمياً مما جعل المؤسسات العسكرية والكليات الأهلية تعتمده مقياساً أساساً للقبول فيها، كما أن عدداً من الجامعات الخليجية اعتمدت اختباراته كمتطلب للالتحاق بها.

ثانياً- رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها، وتم ذلك بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام ١٤٢٤هـ لتكون الجهة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي، ويشارك في مجلس إدارة الهيئة مجموعة من الخبراء الوطنيين وممثلين للهيئات المهنية وممثلين للقطاع الخاص من الغرف التجارية مما يفرز تنوع المشاركة في رفع مستوى الجودة.

مراكز التميز البحثي

لتحقيق متطلبات خطة التنمية الثامنة للمملكة العربية السعودية والتي ركزت على دعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، سعت وزارة التعليم العالي لمواكبة هذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال مشروع مبادرة «مراكز التميز البحثي».

وتهدف الوزارة من خلال مشروع مراكز التميز البحثي إلى تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير، حيث عملت الوزارة على دعم توجهات بحثية قائمة أصلاً وحديثة النشأة في الجامعات السعودية، وفي تخصصات ومجالات متعددة بهدف إبراز نقاط القوة ومجالات التميز فيها ورعايتها وبلورتها في مراكز أكاديمية بحثية لتتولى الصدارة - يأذن الله - على المستويين الوطني والإقليمي.

وقد قامت الوزارة خلال المرحلة الأولى لمشروع مراكز التميز البحثي بدعم إنشاء (٧) سبعة مراكز بحثية في عدد من الجامعات بتكلفة (٤٥٠) مليون ريال، وقد بدأ توقيع أول العقود في شهر محرم من عام ١٤٢٨هـ وهي :

* مركز التميز البحثي في المواد الهندسية بجامعة الملك سعود.
* مركز التميز البحثي في الجينوم الطبي بجامعة الملك عبدالعزيز.
* مركز التميز البحثي في تكرير البترول والكيماويات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
* مركز التميز البحثي في النخيل والتمور بجامعة الملك فيصل.
* مركز التميز البحثي في التقنية الحيوية بجامعة الملك سعود.
* مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية بجامعة الملك عبدالعزيز.
* مركز التميز البحثي في الطاقة المتجددة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وتهدف هذه المراكز إلى المساهمة في دعم وتطوير الإمكانيات البحثية والأنشطة المهنية في التخصص وتقديم المساعدات الممكنة للجهات والمؤسسات التي تحتاج لخبرة وإمكانات المركز البحثية والعلمية وكذلك تشجيع العديد من التخصصات وربطها فيما بينها وذلك من أجل تطوير طرق جديدة للتقنيات المختلفة بالإضافة إلى دعم الشراكة بين الباحثين والعلماء والجهات الحكومية والخاصة لابتكار تقنيات متطورة وإيجاد بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين من أجل حلول إبتكارية لمشاريع معينة.

الجمعيات العلمية

إدراكاً من وزارة التعليم العالي لواقع الجمعيات العلمية وما تقدمه الجامعات من دعم لها لتحقيق أهداف إنشائها، واستشعاراً في ذات الوقت بما يعترض بعض هذه الجمعيات من صعوبات إدارية ومالية في تفاعلها مع مجتمعها الأكاديمي أو مع المجتمع المحلي أو العالمي، وتشجيعاً لإنشاء هذه الجمعيات في الجامعات وفقاً لما تحدده القواعد المنظمة للجمعيات العلمية في الجامعات السعودية، بدأت وزارة التعليم العالي خلال العامين الماضيين بمشروع إنشاء (مقار) الجمعيات العلمية في جامعات المملكة، حيث يتم عمل تقييم لكل جامعة من حيث عدد الجمعيات العلمية، وهو مشروع ضخم يهدف إلى القضاء على الصعوبات المالية التي تواجه الجمعيات لتقوم بدورها العلمي والبحثي على أكمل وجه كما يهدف إلى تنمية الفكر العلمي في مجال التخصص والعمل على تطويره وتنشيطه بالإضافة إلى تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها، وقد خصصت الوزارة (٤٠) مليون ريال لبناء

المصـــــدر : الرياض - ملحق الرياض
التـــاريخ : 22-08-2007 العـــدد : 14303
الصفحـات : 11 المسلسل : 13

مقر للجمعيات العلمية في جامعتي الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز بعد أن حصلتا على أفضل تقييم، وفي العام التالي سيتم إضافة جامعة أخرى .. وهكذا.

ويبلغ عدد الجمعيات العلمية السعودية بجامعات المملكة (٩٤) جمعية في مختلف التخصصات مثل : الجمعية العلمية السعودية للإنترنت بجامعة القصيم والجمعية العلمية السعودية للتقنية الحيوية بجامعة طيبة والجمعية العلمية السعودية للمعلوماتية الصحية بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية والجمعية العلمية السعودية للأدب العربي بجامعة أم القرى والجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب بالجامعة الإسلامية والجمعية العلمية السعودية للغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجمعية العلمية التاريخية السعودية بجامعة الملك سعود والجمعية العلمية السعودية للنساء والولادة بجامعة الملك عبدالعزيز والجمعية العلمية السعودية للمهندسين الكهربائيين بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن والجمعية العلمية السعودية للطب البيطري بجامعة الملك فيصل والجمعية العلمية السعودية للعلوم الفيزيائية بجامعة الملك خالد.

مشروع المركز الوطني للتعلم الالكتروني

يعد مشروع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد للتعليم الجامعي بوزارة التعليم العالي، أحد مشروعات الوزارة التي تخدم في المقام الأول تطوير منظومة التعليم الجامعي في مملكتنا الغالية، وهو إضافة مهمة للعديد من المشروعات الضخمة التي بشنتها الوزارة مؤخراً. وكانت واحدة من المنطلقات الصلبة لهذا المشروع التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - عام ١٤٢١هـ بوضع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، وعمل آليات لتطبيقها، والتي نادت بضرورة توسيع إدراج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الجامعي، وإيجاد مركز وطني لهذا النوع من التعلم. وقد بادرت الوزارة لتفعيل هذا التوجه المهم والمبني على عمق استراتيجي رائد، ورغبة حثيثة للارتقاء بجودة ما يتلقاه أبناء هذه البلاد المباركة في المرحلة الجامعية وصولاً لصياغة حضارية لتعليم جامعي حسب أحدث الأساليب والتقنيات المتاحة، كما أن هذا المشروع جاء ليعالج مشكلات تتعلق بالاستيعاب وجودة ما يقدم في القاعات التدريسية، ففي ظل انفجار ثورة المعرفة والتقنية والاتصال من جهة، والانفجار في التعداد السكاني محلياً وعالمياً، والحاجة المتنامية للتعليم العالي من جهة أخرى، ظهر التعلم الالكتروني كحل لبس تلك الحاجة الملحة باستخدام التطور التقني والاتصال المذهل ويقدم للمجتمعات حلولاً ممتازة وينقل التعليم من الطريقة الكلاسيكية لطرائق أرقى ووسائل متعددة لتلقي المعلومة وحيازتها والبناء عليها. وقد اعتمدت الوزارة (٩٥) مليون ريال كجزء من المرحلة الأولى ليستطيع المركز القيام بواجباته على أكمل وجه. ويهدف المركز إلى دعم نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي بما يتوافق مع معايير الجودة والإسهام في توسيع الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم الجامعي من خلال تطبيقات التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد وكذلك نشر الوعي التقني وتعميم ثقافة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد والإسهام في بناء مجتمع معلوماتي بالإضافة إلى دعم المشروعات المتميزة في مجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي ووضع معايير الجودة النوعية لتصميم وإنتاج ونشر المواد التعليمية وأيضاً تقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة في مجالات التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد وبناء البرمجيات التعليمية وتعميمها لخدمة

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

الهيئة هي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي.

وقامت الهيئة بتنفيذ ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها هي :

* مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، حيث رأت الهيئة قبل الشروع في تطبيق نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بصورة شاملة على جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، تطبيقه بصورة تجريبية في المرحلة الأولى على عدد محدد من مؤسسات التعليم العالي، وقد تم اختيار كل من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة الأمير سلطان الأهلية بالرياض قد تم إجراء تقويم تجريبي على المستوى المؤسسي لكل من الجامعتين المشاركتين بينما اقتصر التقويم البرامجي على برامج أكاديمية مختارة. وقد حققت الهيئة والجامعات المشاركة نتائج كثيرة من خلال تطبيق هذا المشروع سواء على مستوى التقويم المؤسسي أو على مستوى التقويم البرامجي وقد أدت هذه النتائج إلى تبني خطوات تطويرية والى التعرف بصورة عملية على الجوانب اللوجستية المتنوعة والكثيرة المرتبطة بتطبيق النظام. وقد قدمت الهيئة الدعم والمساندة للجامعتين المشاركتين في المشروع خلال مدة المشروع حيث عقدت عدداً من ورش العمل وقامت بتدريب المعنيين من منسوبي الجامعتين حول عدد من الجوانب المرتبطة بتطبيق المشروع شملت مواضيع : مقدمة حول أنظمة توكيد الجودة، نظام الاعتماد وتوكيد الجودة الوطني، التقويم الذاتي على المستوى المؤسسي، التقويم الذاتي على المستوى البرامجي. * مشروع برنامج المنح الدراسية للمتفوقين من طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ويهدف إلى التأكيد على تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي الأهلية. * مشروع التقويم التطويري لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويعتبر استكمالا للجهود المبذولة لتفعيل نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الذي أعدته الهيئة. وسوف يعزز المشروع قدرات اثنتين من أكبر الجامعات الحكومية لاستيفاء متطلبات النظام وهما : جامعة الملك سعود وجامعة الملك فيصل، ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين الخاضعتين للتقويم فيما يتعلق بإعداد وثائق دراسة التقويم الذاتي والتعامل مع إجراءات التقويم الخارجي بالإضافة إلى تقويم إستراتيجية التقويم التخصصي لبرامج تخصص معين وبشكل متزامن لدى أكثر من مؤسسة تعليمية بالإضافة إلى تقويم الترتيبات التنظيمية والخطوات التنفيذية لعمليات التقويم المركبة في الجامعات الكبيرة.

المصـــــدر : الرياض - ملحق الرياض
التـــاريخ : 22-08-2007 العـــدد : 14303
الصفحـات : 11 المسلسل : 13

مقر للجمعيات العلمية في جامعتي الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز بعد أن حصلتا على أفضل تقييم، وفي العام التالي سيتم إضافة جامعة أخرى .. وهكذا.

ويبلغ عدد الجمعيات العلمية السعودية بجامعات المملكة (٩٤) جمعية في مختلف التخصصات مثل : الجمعية العلمية السعودية للإنترنت بجامعة القصيم والجمعية العلمية السعودية للتقنية الحيوية بجامعة طيبة والجمعية العلمية السعودية للمعلوماتية الصحية بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية والجمعية العلمية السعودية للأدب العربي بجامعة أم القرى والجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب بالجامعة الإسلامية والجمعية العلمية السعودية للغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجمعية العلمية التاريخية السعودية بجامعة الملك سعود والجمعية العلمية السعودية للنساء والولادة بجامعة الملك عبدالعزيز والجمعية العلمية السعودية للمهندسين الكهربائيين بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن والجمعية العلمية السعودية للطب البيطري بجامعة الملك فيصل والجمعية العلمية السعودية للعلوم الفيزيائية بجامعة الملك خالد.

مشروع المركز الوطني للتعلم الالكتروني

يعد مشروع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد للتعليم الجامعي بوزارة التعليم العالي، أحد مشروعات الوزارة التي تخدم في المقام الأول تطوير منظومة التعليم الجامعي في مملكتنا الغالية، وهو إضافة مهمة للعديد من المشروعات الضخمة التي بشنتها الوزارة مؤخراً. وكانت واحدة من المنطلقات الصلبة لهذا المشروع التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - عام ١٤٢١هـ بوضع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، وعمل آليات لتطبيقها، والتي نادت بضرورة توسيع إدراج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الجامعي، وإيجاد مركز وطني لهذا النوع من التعلم. وقد بادرت الوزارة لتفعيل هذا التوجه المهم والمبني على عمق استراتيجي رائد، ورغبة حثيثة للارتقاء بجودة ما يتلقاه أبناء هذه البلاد المباركة في المرحلة الجامعية وصولاً لصياغة حضارية لتعليم جامعي حسب أحدث الأساليب والتقنيات المتاحة، كما أن هذا المشروع جاء ليعالج مشكلات تتعلق بالاستيعاب وجودة ما يقدم في القاعات التدريسية، ففي ظل انفجار ثورة المعرفة والتقنية والاتصال من جهة، والانفجار في التعداد السكاني محلياً وعالمياً، والحاجة المتنامية للتعليم العالي من جهة أخرى، ظهر التعلم الالكتروني كحل لبس تلك الحاجة الملحة باستخدام التطور التقني والاتصال المذهل ويقدم للمجتمعات حلولاً ممتازة وينقل التعليم من الطريقة الكلاسيكية لطرائق أرقى ووسائل متعددة لتلقي المعلومة وحيازتها والبناء عليها. وقد اعتمدت الوزارة (٩٥) مليون ريال كجزء من المرحلة الأولى ليستطيع المركز القيام بواجباته على أكمل وجه. ويهدف المركز إلى دعم نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي بما يتوافق مع معايير الجودة والإسهام في توسيع الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم الجامعي من خلال تطبيقات التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد وكذلك نشر الوعي التقني وتعميم ثقافة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد والإسهام في بناء مجتمع معلوماتي بالإضافة إلى دعم المشروعات المتميزة في مجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي ووضع معايير الجودة النوعية لتصميم وإنتاج ونشر المواد التعليمية وأيضاً تقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة في مجالات التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد وبناء البرمجيات التعليمية وتعميمها لخدمة

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

الهيئة هي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي.

وقامت الهيئة بتنفيذ ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها هي :

* مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، حيث رأت الهيئة قبل الشروع في تطبيق نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بصورة شاملة على جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، تطبيقه بصورة تجريبية في المرحلة الأولى على عدد محدد من مؤسسات التعليم العالي، وقد تم اختيار كل من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة الأمير سلطان الأهلية بالرياض قد تم إجراء تقويم تجريبي على المستوى المؤسسي لكل من الجامعتين المشاركتين بينما اقتصر التقويم البرامجي على برامج أكاديمية مختارة. وقد حققت الهيئة والجامعات المشاركة نتائج كثيرة من خلال تطبيق هذا المشروع سواء على مستوى التقويم المؤسسي أو على مستوى التقويم البرامجي وقد أدت هذه النتائج إلى تبني خطوات تطويرية والى التعرف بصورة عملية على الجوانب اللوجستية المتنوعة والكثيرة المرتبطة بتطبيق النظام. وقد قدمت الهيئة الدعم والمساندة للجامعتين المشاركتين في المشروع خلال مدة المشروع حيث عقدت عدداً من ورش العمل وقامت بتدريب المعنيين من منسوبي الجامعتين حول عدد من الجوانب المرتبطة بتطبيق المشروع شملت مواضيع : مقدمة حول أنظمة توكيد الجودة، نظام الاعتماد وتوكيد الجودة الوطني، التقويم الذاتي على المستوى المؤسسي، التقويم الذاتي على المستوى البرامجي. * مشروع برنامج المنح الدراسية للمتفوقين من طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ويهدف إلى التأكيد على تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي الأهلية. * مشروع التقويم التطويري لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويعتبر استكمالا للجهود المبذولة لتفعيل نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الذي أعدته الهيئة. وسوف يعزز المشروع قدرات اثنتين من أكبر الجامعات الحكومية لاستيفاء متطلبات النظام وهما : جامعة الملك سعود وجامعة الملك فيصل، ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين الخاضعتين للتقويم فيما يتعلق بإعداد وثائق دراسة التقويم الذاتي والتعامل مع إجراءات التقويم الخارجي بالإضافة إلى تقويم إستراتيجية التقويم التخصصي لبرامج تخصص معين وبشكل متزامن لدى أكثر من مؤسسة تعليمية بالإضافة إلى تقويم الترتيبات التنظيمية والخطوات التنفيذية لعمليات التقويم المركبة في الجامعات الكبيرة.